

لا يزال هناك أمل
في تونسخير الله خير الله
إعلامي لبناني

البلد. جيء له بامرأة صبية تزوجها، علما أنه كان قد تجاوز الثمانين من العمر. هذا ما جعل صحافية في جريدة "لإبرس" تقول لدى تولي بن علي الرئاسة "تخلصنا من ثلاثين عاما من الدكتاتورية، وكنا سعداء للغاية؛ أخبرنا أنفسنا أننا سوف نتولى مسؤولية صحيفتنا، لا مزيد من أخبار الرئيس في الصفحة الأولى، لا يوجد رئيس في الصفحة الأولى من الآن فصاعدا... كانت إثارة لا توصف. لعل الكلام في أرجاء المكان، الكثير من الأمل، والكثير من البرامح، بالنسبة إلينا كنا نعتقد أننا سنصبح صحافة حرة أخيرا". لم يكن ذلك سوى أوامير وأحلام ليلة صيف. صار بن علي بعد أيام قليلة حاضرا في الصحف أكثر مما كان عليه بورقيبة.

إذا عدنا إلى سنوات بورقيبة وبين علي، نكتشف أن الرجلين لعبا دورا كبيرا في بناء تونس الحديثة، لكنهما وقعا في الخطأ ذاته. لم يعد بورقيبة لانتقال سلمي للسلطة عن طريق الانتخابات الحرة. اعتقد أنه سيعيش إلى الأبد. كذلك الأمر بالنسبة إلى بن علي الذي ظن أن أحدهم من داخل العائلة، ربما زوجته، سيخلفه في الرئاسة. هذا لا يمنح الاعتراف بأن بورقيبة وبن علي استطاعا خدمة التونسيين ونشر ثقافة الانفتاح على كل صعيد.

تكمُن مشكلة الذين تولوا السلطة بعد بن علي في أنهم لا يعرفون شيئا لا في الاقتصاد ولا في السياسة. كان عليهم التعاطي مع الحزب الوحيد المنظم في البلد. هذا الحزب هو "حزب النهضة" الذي على رأسه راشد الغنوشي، الذي لا بد من الاعتراف بأنه سياسي من الدرجة الأولى يقف في المناورة. الأهم من ذلك كله أن "حزب النهضة" الذي هو امتداد للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين على الرغم من نفيه ذلك، يهتم بالسلطة وكيفية ممارستها من جهة وفي تغيير طبيعة المجتمع التونسي من جهة أخرى. ما يجمع بين "حزب النهضة" وخصومه هو غياب أي فهم لما يمكن أن يحسن الوضع الاقتصادي لتونس. لم يكن سرا أن الاقتصاد التونسي ازدهر في عهد بن علي بفضل الصناعات التحويلية والسياحة والزراعة وقطاعات أخرى أقل شأنا. خلق هذا الاقتصاد فرص عمل للتونسيين وحث، إلى حد ما، من الهجرة. تراق ذلك مع نوع من الاستقرار والأمن المستتب في ظل ديمقراطية شكلية وفي غياب زعماء سياسيين يمكن أن يشكلوا أي تهديد لبن علي الذي لعب دور الشرطي الصارم قبل أي شيء آخر. لم يطلق وجود أي شريك له في السلطة. لذلك استبعد منذ البداية الضابطين اللذين شاركوا معه في التخلص من عهد بورقيبة وهما الحبيب عمّار وعبدالحاميد الشيخ.

هل تونس في طريقها إلى أن تصبح دولة فاشلة على غرار ليبيا واليمن وسوريا؟ السؤال يفرض نفسه لولا وجود دفاعات تونسية يمكن أن تحول دون سقوط الدولة كما حصل في البلدان الثلاثة. تتمثل هذه الدفاعات في وجود إرث تونسي في أساسه مؤسسات الدولة التي رسّخها بورقيبة والتي سعى بن علي إلى تطويرها ولكن ضمن مفهوم خاص به. لا يمكن تجاهل الاتحاد العام التونسي للشغل ولا دور المرأة التونسية المستعدة للدفاع عن مكاسبها الكبيرة... ويقايا طبقة متوسطة مضطرة إلى الدفاع عن وضعها. هذا المنطلق، يبقى هناك أمل في تقادي الانهيار التونسي حيث طبقة سياسية لا تعرف شيئا عن أهمية الاقتصاد وحيث حزب إسلامي، لا يخفي مثل أي حزب آخر من هذا النوع، شبقا لا حدود له إلى السلطة.

عادت تونس إلى الواجهة، من خلال موجة الاضطرابات التي تشهدها، في ذكرى مرور عشر سنوات على مغادرة زين العابدين بن علي البلد إثر "ثورة الياسمين". ليست معروفة إلى اليوم الظروف التي تخلى فيها بن علي عن السلطة وفضل الذهاب إلى المملكة العربية السعودية في الرابع عشر من كانون الثاني -يناير 2011. من تامل عليه ومن لم يتأمل؛ كل ما يمكن قوله إن الرجل لم يكن دمويا. مات بهدوء في مدينة جدة السعودية بعد تقدمه في العمر. فضل الانسحاب على مواجهة قسم كبير من الشعب التونسي أراد التغيير.

كل ما يمكن قوله أيضا أن التاريخ انصف بن علي على الرغم من الأخطاء الكبيرة التي ارتكبها في السنوات العشر الأخيرة من عهده الطويل الذي بدأ في السابع من تشرين الثاني -نوفمبر من العام 1987 حين أزاح مع شريكين له الحبيب بورقيبة الذي لعب دورا كبيرا في تحويل تونس إلى بلد مؤسسات يمتلك قوانين عصرية، خصوصا في مجال حقوق المرأة.

هل تونس في طريقها إلى أن تصبح دولة فاشلة؟ السؤال يفرض نفسه لولا وجود دفاعات تونسية تتمثل في وجود إرث رسّخها بورقيبة وسعى بن علي إلى تطويرها

انصف التاريخ بن علي لسبب في غاية البساطة. يعود هذا السبب إلى أن وضع تونس، قبل عشر سنوات، كان أفضل مما هو عليه الآن على كل صعيد. كان البلد في وضع أفضل اقتصاديا واجتماعيا. نسي الناس العاديون الذين نزلوا إلى الشارع في أواخر العام 2010 وبداية 2011 كل ما رافق عهد بن علي من تجاوزات في مجالات مختلفة. بات هناك من يمتلك شجاعة القول إن الرئيس التونسي السابق ظلم.

مثلته مثل بورقيبة، لم يحسن بن علي الانسحاب في الوقت المناسب. مثلته مثل بورقيبة، وقع في مرحلة معينة ضحية نساء القصر. في مرحلة بورقيبة، كانت زوجته الثانية وسيلة بن عمّار الرجل القوي قبل أن تبعد من قصر قرطاج وتحل مكانها ابنة أخت لبورقيبة تدعى سعيدة ساسي. وفي عهد بن علي، بدأت الأمور تتدهور منذ زواجه من ليلين الطرابلسي التي ما لبثت أن أنجبت له ابنا. صارت عائلة ليلين الطرابلسي الشريك الفعلي في السلطة والثروة. ما كان غائبا في عهد بورقيبة، صار حاضرا في عهد بن علي.

حضر الفساد من الباب الواسع، باب عائلة ليلين الطرابلسي التي لم تعد هناك حدود لمحاولاتها. استطاع بن علي بناء نظام خاص به تميز بقدرة الحريات نسبية، لكنه استطاع أيضا توسيع الطبقة المتوسطة التونسية وتحويلها إلى العمود الفقري للاقتصاد والمجتمع. فرح التونسيون كثر بخلق بورقيبة الذي تقدم به العمر ولم يعد قادرا على ممارسة السلطة. فقد "الجهاد الأكبر" قدرته على السيطرة على

تيار الإصلاح بقيادة دحلان
في الانتخابات الفلسطينية

اليوم وبمناسبة الحديث عن الانتخابات يُعزّد الفلسطينيون عبر وسائل التواصل، فيطرحون أسئلتهم ويحاولون تعبئة الفراغات في مربع الكلمات المقاطعة، وعنوانه الانتخابات. فهل يحاول المسكون بمقاليذ الأمور التنازل قليلا، والاعتراف بأن هناك متطلبات انتخابية ناقصة يتوجب توفيرها، لكي لا تكون العملية الانتخابية قفزة في الهواء من حافة جرف؟

الانتخابات في كل الدنيا تكون بين أطراف متنافسة وليست متخصصة تقوم بينها شكايات وتباغضات وتبرص لبعضها البعض، ذلك علما بأن العملية الانتخابية ليست قوائم ومناسبة للاستقطاب بغواية الدعاية. ثم إن شطب عنصر التنافس بقائمة مشتركة، لا يشطب التناقضات بل ينقلها إلى دواخل الأطراف المشاركة، لأن الحياة السياسية ومعضلاتها، لا ولن تختزل، في مراسم وقوائم وتدابير إجرائية صماء لا يمكنها أن تجد حلا للمسائل الخلافية والمآرق الكثيرة من خلال قائمة مشتركة. فالمجتمع المازوم، بأفاعيل فاعلين، هو الذي يوفر البيئة الديمقراطية عندما يستريح. لقد دعا تيار فتح الإصلاح إلى ديمقراطية حركة فتح وطى مرحلة الإقصاء، وإلى وقف تفرد الشخص الواحد، والإحتكام إلى النظام، ولم تزل منه محاولات الإقصاء التي زادت قوة من شأنها - أجلا أم عاجلا - تعزيز رصيد الحركة الفلسطينية، بمنطق وطني منفتح بامانة المسؤولية.

ينفتح التيار على كل أطراف المجتمع الفلسطيني. وقد أثبتت الأيام أن ما استهجنه وعارضه الموالون لمرکز الإقصاء، عندما أنجزت النقاهات مع قيادة حماس في غزة، أصبح ما هو أكثر منه، مطلباً رئيسياً لأولئك المؤيدين للإقصاء. وفي تعاطي دحلان وتياره مع الناس، من غير إبطاء، تعامل باحترام، فوفقت معهم شخصيات وطنية حاصرها عباس في معيشتها دون أن يشترط عليها الانضمام إليه، ولا حتى أن تتحمل عواقب الإقصاء به وظلت المرحلة مليئة بالأمل!

المجتمع وتحسّسا للامه، سيتلقى الأحد جوابا طيبا عندما تحين ساعة الحقيقة ويتاح للناس التعبير عن آرائهم. تزال عرضة للتشويش، فإن وعي الناس وذاكرتهم لن يجعلانهم يخطئون في تحديد من أحسن العمل وقابر عليه، ومن أوقع الآلام وكّرّس الجفاء والتباغض.

بمناسبة الحديث عن الانتخابات يطرح الفلسطينيون أسئلتهم، فهل يعترف المسكون بمقاليذ الأمور بأن هناك متطلبات انتخابية ناقصة يتوجب توفيرها لكي لا تكون العملية الانتخابية قفزة في الهواء من حافة جرف؟

يدرك تيار الإصلاح في حركة فتح أن الطريق أمامه لا يزال طويلا ولن ينتهي حتى بنتائج إيجابية في أي عملية انتخابية. فلا يزال هناك الكثير من الجهد الذي ينبغي أن يبذل في الانفتاح أكثر فأكثر على المجتمع، وعلى العناصر القادرة والمؤهلة والوازنة فيه، بعد أن خصمت التجربة الطويلة من مصداقية المنخرطين في العمل السلطوي والفضائي خلال السنوات العشر الماضية.

لم تعد العناوين، ذات الإرث الكفاحي الطويل، تشفع لمن أساء العمل خلال السنوات الماضية. فقد كان من بين نتائج التفرد ووقف المسار الديمقراطي أن الذين أمّنوا العقاب ممن أسكوا بمقاليذ الأمور، أسأؤوا العمل ولم يكتروا لراي الناس الذين لم يتح لهم التغيير. وهذا أمر ينطبق على الجميع ويضعه التيار الإصلاح الذي يقوده دحلان بين عينيه.

في ساعة الحقيقة، عندما تحين، يذوب الثلج ويظهر المرج. وسيخوض التيار الانتخابي التكميلية بقوة، مطمئنا إلى كونه يملك فرصة معقولة في حال تشكيل قائمة مشتركة. ذلك لأن التيار الإصلاح في حركة فتح قد التزم مواقف وطنية، وجاهر بما لم يستطع آخرون الحديث به، ولم ينقطع وصاله مع الشعب على مدار السنوات والأيام والسنوات، ولم تؤثر فيه التخريصات والتقلبات الجائرة، فاحتفظ برؤيته في السياسة وفي العمل الاجتماعي، وسيخوض مع الخاضعين في العملية الانتخابية، مهما كانت شروطها، متمسكا برؤيته وأطروحاته.

الضيقة بان تدعو إلى تشكيل قائمة مشتركة لفتح وحماس. مازق آخر وضع عباس نفسه فيه، وعلى الرغم من أن هذه الحقيقة لا امتقلا لضغوط دولية. فالأوروبيون تحديدا تجاوزوا لسنوات طويلة عن وضع السلطة الفلسطينية التي لم تعد فيها مؤسسة واحدة دستورية، ولا يستطيعون الاستمرار في دعم نظام حكم فردي توتاليتاري، على اعتبار أن دعمه يعييبهم كدول ديمقراطية. وبالتالي أصبحت الانتخابات أمرا لا مفر منه لاسيما وأن إزمات المجتمع الفلسطيني تتفاقم.

وعليه، أصبح عباس معنيا بتدبير عبور أمن لهذه الانتخابات، لكنه لا يعرف كيف يكون العبور. من هنا، طرح فكرة الائتلاف على حماس وتشكيل قائمة مشتركة معها وتكوين كتلة تضمن له ولفرقة الصغير البقاء دون تغيير شيء من السياسات الاجتماعية وحتى السياسية والأمنية. وأغلب الظن، أن حماس ستحرق نفسها إن استجابت له. ولأن طبائع الرجل لا تتبدل، وهو ضعيف الثقة في الكار وبطن أن حلقتة الضيقة تتمتع بشعبية في الشارع، أو حتى في داخل حركة فتح، فقد قبل فكرة الانتخابات على أن تتح له الاحتفاظ بسلطاته لمساحة زمنية بعد انتخاب المجلس التشريعي الجديد، فإن لم يات على هواه، يمكن أن ينقلب عليه.

في هذه اللعبة الخطيرة يتوغل عباس في الخطأ، وقد بدأ هذا الخطأ عندما رفض أن يكون هناك رجل قوي بجانبه لا يمكنه من التفرد.

اليوم، يسير تيار دحلان المتفائلين الذين يرون أن الانتخابات سنجري. وفي الوقت نفسه يتفهم التيار أسباب المتخوفين من انسداد الأفق أمامها ويتشكك في احتمالات إجرائها. في مبدأ الأمر، كان دحلان قد فتح مبركا نافذة لعون اهالي قطاع غزة المحاصر، بينما عباس شارك في الحصار بتأثير أسوأ على المجتمع الفلسطيني. ومن يقدم السبب تعاطفا مع

التيار الإصلاح بقيادة دحلان في الانتخابات الفلسطينية

عدي صادق
كاتب وسياسي فلسطيني

قبل أن يبدأ السجال الفصائلي القانوني للعملية الانتخابية، لا يغيب عن أذهان الكثيرين أن رئيس السلطة والمنظمة محمود عباس، قد أصدر الكثير من القرارات غير الدستورية واجبة الإلغاء التي طالت أطبافا شتى، كان من بينها حجب المخضعات المقررة للفضائل، والتفرد بقرارات التعيين والإقصاء التي اتخذها لدوافع شخصية نجمت عن تصريحات نقدية، أدلى بها من طالبهم من شخصيات أزيّة في العمل الفلسطيني التي لم يعد أحد يسمع عنها شيئا.

توفي نائب رئيس المجلس التشريعي تيسير قبعة وهو مقطوع الراتب بسبب تصريح سياسي، والرجل حتى في قيادات فصيل الجبهة الشعبية، ظل طوال سنوات الانقسام الفلسطيني يزيح عن يمينه ويساره من كان لهم باع طويل في العمل السياسي، ومنهم كثيرون من ذوي الفضل عليه.

أما بالنسبة إلى عضو اللجنة المركزية وحليفه السابق، النائب محمد دحلان، فقد دفع القضاء لتخليق اتهامات له. لكن قضاء السلطة نفسه لم يجد الحثيثات التي تساعد على إصدار قرار اتهام في أي شيء، علما وأن الاتهامات التي رغب في توجيهها لحليفة السابق، كانت من الوجهة الزمنية، سابقة على التحالف.

وطل الرجل يضعظ على القضاء لكي يصد الحكم أي شيء، ليكتفي بأن هناك حكما صدر يساعده على إقصاء دحلان عن الحياة السياسية، لكن الأخير كان له سبابة الجوابي، إذ شكل تيارا عريضا واستفاد في ذلك من جموح عباس الذي استهدف الكادر بالجملة وسهل على دحلان تحقيق الرواج على مستويين: الأول من التحقوا بتياره علنا، والثاني من تعاطفوا معه من داخل فتح التي يُفترض أن عباس يقودها، لكنهم التزموا الصمت خشية الإقصاء وقطع الرواتب.

منذ تلك الأيام، بدأ أن دحلان ليس قابلا للثبوت وأنه سيظل حاضرا بقوة، وكل ما استطاع أن يفعله إطلاق حملة تشهير ضده، من خلال استعارة ما كانت تقوله حماس عن عباس والسلطة.

هذه المرة، وفي خضم الحديث عن انتخابات مقترضة، سيحدث الشيء نفسه وسيشهد لحضور دحلان بقوة، الخيار الذي تمسك به عباس نفسه، وهو أن تُجرى الانتخابات بالتناهي، بينما دحلان لا يريد خوض الانتخابات التشريعية بنفسه وإنما من خلال تياره، وربما هذا الذي جعله يوعز لحلقتة

